المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي

«بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي»

الأستاذ الدكتور
خليل أحمد عمايرة

أستاذ علم اللغة والنحو العربي سابقاً في:
جامعة اليرموك - الأردن
جامعة الملك عبدالعزيز - السعودية
جامعة الإمارات العربية المتحدة
مستشار في البنك الاسلامي للتنمية



المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي

(بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي)

تأليف
الأستاذ الدكتور خليل أحمد عمايره
أستاذ علم اللغة والنحو العربي سابقاً في:
جامعة اليرموك - الأردن
جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
جامعة الامارات العربية المتحدة
مستشار في البنك الاسلامي للتنمية

الطبعة الأولى
٢٠٠٤



رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (٢٠٠٣/٨/١٦٧٨)
٤١٥
عمايرة ، خليل أحمد
المســافة بيــن التنظــير النحوي والتطبيق اللغوي: بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي/ خليل أحمد عمايرة . عمان: دار وائل، ٢٠٠٣.
(٥٥١) ص
ر.إ. : ٢٠٠٣/٨/١٦٧٨
الواصفات: اللغة العربية / قواعد اللغة / اللسانيات

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

ISBN 9957-11-339-9 (ردمك)

* المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي
* الأستاذ الدكتور خليل أحمد عمايرة
* الطبعـــة الأولى ٢٠٠٤
* جميع الحقوق محفوظة للناشر

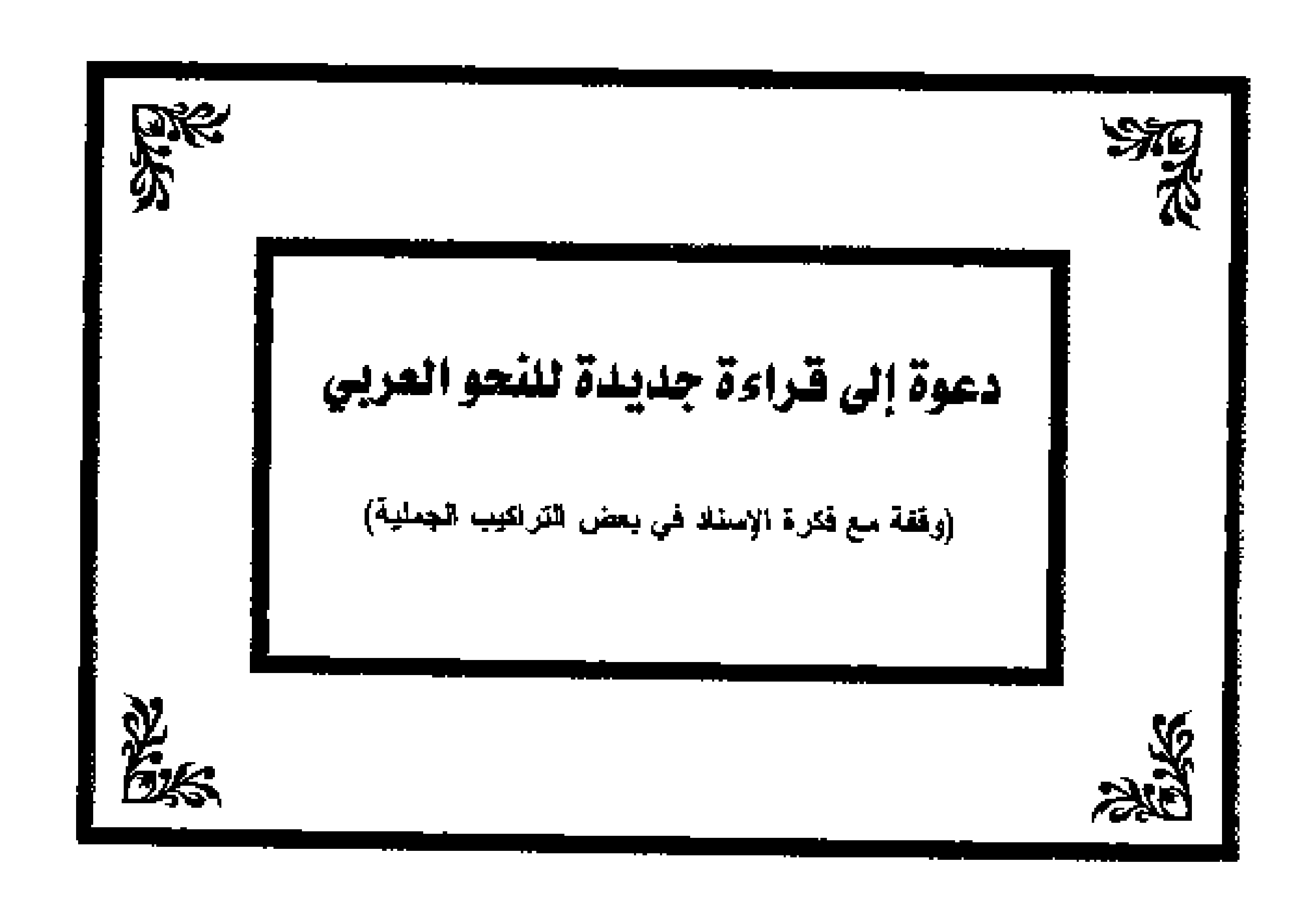
تنفيذ وطباعة البرجي بيروت - لبنان
تلفاكس: ٢٧٢٢٢٥ ٠٠٩٦١١
خليوي: ٣٣٤٦٤٨ ٠٠٩٦١٣



دار وائل للنشر والتوزيع
شارع الجمعية العلمية الملكية - هاتف : ٥٣٣٨٤١٠-٦-٠٠٩٦٢
فاكس: ٥٣٣١٦٦١-٦-٠٠٩٦٢ - عمان - الأردن
ص.ب (١٧٤٦ - الجبيهة)
www.darwael.com
E-Mail: Wael@Darwael.Com

المحتوى

الرقم	البحث	الصفحة



دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي

(وقفة مع فكرة الإسناد في بعض التراكيب الجملية)

"قد أخالفك الرأي ولكنني أدافع حتى الموت عن إبدائك رأيك"

فولتير

دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي

(وقفه مع فكرة الإسناد في بعض التراكيب الجملية)

لعل من أكثر الآيات الدّالة على الإبداع العجيب في هذا الكون المعقّد، أنّ الإنسان فيه يُعدَ بؤرة الدوائر الكونية المعقدَة، التي ما أن يتمّ كشفُ جانب منها حتى تظهر غيرُها من الدوائر خلفَها اكثرَ تعقيداً منها، وتتشابك هذه مع غيرها لتفضي إلى ميدان عجيبة في دوائره في تداخلها، يقفُ المتأملُ حائراً أمام جزئيةٍ في الدائرة فضلاً عن أن ينظر إليها كلّها بأطرافها المترامية التي تغيب عنه أبعادُها، فيقفُ قانعاً فرحاً باكتشافه الجزئيةَ التي أمامَه، يُنميها بل يُنمي علمه بها، فيزداد فرحُه حتى إنّه ليكادُ يرى أن اكتشافَه هو الأول والأخير بل هو الأخير بلا أول.

فما أن يكتشف عالمٌ جانباً من جوانب مرض في الجسم الإنساني أو يركُبَ كيميائيٌ عقاراً به يستطيع إزالة المرض أو التخفيفَ منه أو من آثاره حتى ترى لهذا وذاك أبعاداً تشغلُ الناسَ كلَّ الناس إلى أن يظهَر غيُره من الاكتشافات فيطوي ملف الاكتشاف السابق معتمداً عليه مجدداً له، آخذاً منه بتصيب، ولعله من الفطرة أن يكون لكلّ (سابق) أنصارُه يدافعون عنه فيدفعون اللاحق، بل قد يعادونه في سبيل إثبات صلاح ما ألفوه واستقر أمرهم عليه، ناسين أو متناسين أن اللاحق ما كان ليكونَ لولا انه كان له سابقٌ، يدركُ نقاطَ القوة فيه فيزيدُ فيها، ويتبصَرُ نقاطَ الضعفِ ليصلحَ الخللَ فيها فيزداد قوةً إلى قوته، وبذا يتحققُ الإخلاص –في ما أرى – لخدمة الغاية والهدف، وهي الحقيقةُ العلمية وصلاحُ البحثِ العلمي وإصلاحه لخدمة الإنسان الذي كرّمه اللهُ جلَّ جلالهُ، فجعله فوق خلقه كلّهم، وحمّله أمانة العلم وأمانة السلوك، وأمانة طهارةِ القلب ونقاءِ السريرة . ولعلّ اللغةَ في المجتمع الإنساني وهي التي تُعدُّ أبرزَ وعاءٍ لنقل الفكر الإنساني من جيل إلى جيل ومن عصر إلى آخر من أكثر الظواهر العجيبة التي يجري فيها البحثُ اللاّحق معتمداً على السابق، فتكثر فيها الآراء وتزداد الحيرة ، وكلما اتسع

الأفق قلّ التعصبُ، وصح البحث وقلت العداوة فيه وزادت فوائدُ الغاية والهدف، خدمةِ الإنسان الذي كرمه الله.

من البدهي أن أذكر بإيجاز وأنا أمام قراءة لغوية في بعض أنماط التراكيب في النحو العربي – شيئاً عن الدائرة التاريخيةِ في القرن الثاني من الهجرة، في ما يتعلق بالنحو من حيث تقعيدُه وتقنينُه ومادةُ التعقيد والتقنين، ولكني لا أرى أنّ من البدهي أن أقف طويلاً مع هذه النقطة وبخاصة أمام القراء المتخصصين الذين تُعدّ هذه عندهم من أول ما يعلمون. فأقول: لقد أقام الخليل بن احمد ــ يرحمه الله ــ النحوَ العربيَ على نقطتين هامتين، أولاهما وجودُ حركة إعرابية في اللغة العربية، وهذه تمثل نقطة رئيسة فيها شأنها شأن حروف العربية ذاتها، فلا سبيل للتخلي عنها، ولا سبيل لتغيير كيفيةِ وضعها على المباني الصرفيةِ في سلسلةِ النظم الجملي، حتى إنّ قوة الإحساس بذلك قد دفعت بعض نحاة العربية إلى حدّ النحو بأنه" علمُ وضع الحركات على أواخر الكلمات في الجمل".

وثانيتُهما تفسيرُ وجودِ الحركة الإعرابية في كلّ موضع بكيفية معينة (ضمةٍ أو فتحةٍ أو كسرةٍ... الخ)

وليست هذه من اللغة ذاتها، بل هي نظرة فلسفية ابتكرها عالمٌ له قوةُ فكر وعمقُ بصيرةٍ ،امتلك ناصيةَ لغتِه وأخلص لها، بل كان يرجو أن يُقرّب نفسه بها إلى ربّه، يقول الزجاجي[1] "...وذكر بعض شيوخنا أنّ الخليل بنَ احمد – رحمه الله – سُئل عن العلل التي يُعتلُّ بها في النحو فقيل له: عن العرب أخذتَها أم اخترعتَها من نفسك ؟ فقال:" إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقعَ كلامها وقام في عقولها عللُه، وإن لم يُنقل ذلك عنها واعتللتُ أنا بما عندي أنّه علّةٌ لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمستُ، وإن تكن هناك علةٌ له، فمثلي في ذلك مثلُ رجلٍ حكيم دخل داراً محكمةَ البناء عجيبةَ النظم والأقسام وقد صحت عنده حكمةُ بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحُجج اللائحة، فكلّما وقف هذا الرجلُ في الدار على شئٍ منها قال : إنما

[1] الإيضاح في علل النحو-الزجاجي،65-660.

فَعلَ هذا هكذا لعلة كذا وكذا وبسبب كذا وكذا ، سنَحتْ له وخطرت بباله محتملةً لذلك، فجائزٌ أن يكون الحكيمُ الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائزٌ أن يكون فعله لغير تلك العلة، الا أنّ ذلك مما ذكره هذا الرجل محتملٌ أن يكون علةً لذلك، فإن سنح لغيري علّةٌ لما عللتُه من النحو هو أليق مما ذكرتُه بالمعلول فليأتِ بها " يقول الزجاجي معلقاً على كلام الخليل " وهذا كلام مستقيم وإنصاف من الخليل رحمةُ الله عليه "[1] وأقول: وهذا كلامٌ مستقيم ودرس عجيبٌ للقوة من رجلٍ واسع العلم والحكمة، درس في تواضع العلماء، التواضعِ الصادر عن قوة الشخصيةِ وقوةِ العلم.

اعتمد النحاة، وعلى رأسهم الخليل، تحديداً زمانياً حصروه بنهاية الربع الثالث (تقريباً) من القرن الثاني من الهجرة ، أي ببشار بن برد أو بإبراهيم بن هرمة، وتحديداً مكانياً حصروه في القبائل التي وسموها بقبائل الاحتجاج وهي: قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولا أرى أنني معني هنا بتحقيق هذه النقطة التي جاء بها أبو نصر الفارابي بكيفية فيها بعض الاختلاف عما جاء بها ابن جني أو أوردها السيوطي، ولكن نقول: لمّا كانت هذه النقطة من أهم النقاط التي يتوارثها الباحثون الخلف من السلف فإننا نرى أن نلفت الانتباه إليها وقد أفردنا لها بحثاً خاصاً (أنظر العدد – 23 من مجلة كلية الآداب – جامعة صنعاء) كما أنّني لا أرى أيضا إنني معني بالإطالة وتفصيل القول في أنّ هناك قائمةً أخرى لأبي زيد الانصاري، وهو الذي يصفه سيبويه بالثقة، ينصّ فيها على أنّه لا يقول إذا قال قالت العرب إلا إذا سمعه من هوازن، أو كما يقول: " إلا إذا سمعته من هؤلاء: بكر بن هوازن وبني كلاب وبني هلال أو من عالية السافلة أو من سافلة العالية وإلاّ لم أقل قالت العرب". ولا أنا معنيٌّ كذلك بالإطالة في مناقشة القائمة الثالثة عن أبي عمرو بن العلاء في ما يأخذه السيوطي عن الأصمعي: افصحُ الشعراءِ ألسناً وأعربُهم أهلُ السروات: هذيل، وثقيف، وازشنوءة وهم بنو الحارث بن كعب ابن الحارث". فالوقوف مع هذه القوائم وغيرها ومدا تأثير ذلك في بناء القاعدة النحوية يستحق وقفة أطول جعلت لها بحثاً مستقلاً كما ذكرت.

---

[1] السابق ص66.

وما تعرضت لهذا كلّه إلاّ منبهاً لعدد من النقاط التي قد يلتفت إليها غيري أكثر مما ألتفتُ أنا إليها، ولكنني أودّ أن استأثر لنفسي بالالتفات من ذلك كلّه إلى أنّ ما اعتُمِدَ مادةً لتقعيد القواعد النحوية لم يكن يكفي لتقعيد قواعد اللغة العربية، بل كان يكفي لتقعيد ما حُصر فيه وله زماناً ومكاناً، وان كان لي أن أقترض من أفكار دي سوسير ما يمكن أن أوجهه هنا لتوضيح ما أريد، فإنني أقول: إن الكلام، وهو النشاط الفردي، أو السلوك الكلامي لفرد أو مجموعة، يمثله السلوك الكلامي لقبائل أيّة قائمة من القوائم السابقة يقع عليها الاختيار، واللغة: وهي المخزون الجمعي الذهني للأفراد المتكلمين بلغة معينة تمثلها لغات القبائل العربية كلُها سواء أكانت موضع استشهاد أم لم تكن، فضاقت بذلك قواعد الكلام عن ظواهر اللغة، ولكنها حَمَلَتْ أو قل: حُمِّلَتْ اسم "قواعد اللغة العربية"، فكثر بذلك الخروج عليها وابتُكِرَ لذلك مصطلحاتٌ: الشاذُ والنادرُ والقليلُ، والمطّردُ في السماع الشاذُ في القياس، والمطّردُ في القياس الشاذُ في السماع، واضطرب بعضهم في ترتيب ذلك وفي كيفية الخروج منه، فتارةً" لغات القبائل كلُها حجة [1]"، وأخرى لغات قبائل القائمة الأولى أو الثانية أو الثالثة هي الحجة، وتارةً ثالثةً لا تجد التخريج لا في هذه ولا في تلك فيكون التخريج في (التأويل) الذي وسمه النحاة بقولهم: وهو أضعف الوجوه.

بعد التنبيه إلى ما في هذه النقاط كلّها، وخروجاً منها من غير إطالة، على الرغم مما فيها من عمق التأثير على بناء القاعدة النحوية، وإيجاد الثقل الذي تنوء به أبوابُ النحو كلُها، مما يجعل الباحث في حيص بيص، ويجعل الطالب في يأس التعلّم، ويترك المدرسُ في خيبة أمل في إمكان توصيل مادته الى من يجب عليه توصيلُها إليهم.

قلت: ... وخروجاً من هذه النقاط بعد التنبيه إلى عمق تأثيرها في بناء قواعد النحو، وما يترتب على ذلك من حاجة إلى إعمال الفكر وإعادة النظر على ضوء قانون: إنّ اللاحق يستصفي من السابق ويعتمدُ عليه، ففيه منه ما يستحق له عدم المعاداة أو الرفضُ.

---

[1] الاقتراح - السيوطي ص 52.

نخرج من هذا إلى الوقوف مع نقطة أخرى مما يمكن أن يُعدّ من النقاط المنهجية الرئيسة في بناء النحو وقواعده، وهي بناءُ الجملةِ العربيةِ التي هي الوحدةُ الرئيسةُ في التحليل اللغوي عند العلماء العرب وغير العرب، القدماء والمحدثين، مع ما بينهم من تباين في الاعتماد على نقطةٍ يبدأون منها، أهي الفونيمُ أم المورفيمُ أم هي الجملةُ كلُّها، مما ترتب عليه نشأةُ مدارسَ تربويةٍ أو لغويةٍ تحليليةٍ كالمدرسة التحليلية والمدرسة التركيبية، أو مدرسةِ المكوناتِ الرئيسية، أو المدرسةِ الوظيفية، أو التوليديةِ التحويليةِ أو غيرها.

فقد بُنيَ تفسيرُ إقامةِ الجملةِ العربيةِ على عددٍ من العناصر يردها النحاةُ عادةً إلى الحركة الإعرابية وكيفية تخريجها، فيردون التأويلَ والتعليلَ واستصحابَ الحال وغيرَها إلى النظرية المتكاملة عندهم، ومع ما قلناه وما يمكن أن يقال في "النظرية المتكاملة" الوحيدة لتفسير الحركة الإعرابية وهي نظرية العامل تقول: بُنيت الجملةُ على فكرة الإسناد بين الفعل والاسم أو بين الاسم والاسم. والاسمُ في ذلك كلّه هو الأساس، لأنه هو الأقوى، ذلك عند النحاة الذين قسموا التركيب إلى اسمي وفعلي. والاسم في الفعلي هو الأساس في الإسناد كما أنّه الأساس في التركيب الاسمي، وكذلك عند البلاغيين الذين قسموا التركيب إلى إنشائي وخبري.

يقول أبو علي[1]: " الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء: اسم وفعلٍ وحرف، فما جاز الاخبار عنه من هذه الكلم فهو اسم ، ومثالُ الاخبارِ عنه قولنا: عبدُ الله مقبلٌ، قام بكر، فمقبل خبر عن عبد الله ، وقام خبرٌ عن بكر"، ويقول سيبويه[2]: واعلم ان بعضَ الكلام أثقلُ من بعض ، فالأفعال أثقلُ من الأسماء لأن الأسماء هي الأولى ، وهي اشدُّ تمكناً ...... وإنما هي (الأفعال) من الأسماء، ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم، وإلاّ لم يكن كلاماً، والاسمُ قد يستغني عن الفعل" .

---

(1) الجرجاني المقتصد 1/68-69 .

(2) سيبويه ، الكتاب 1/12.

وعلى الرغم من اختلاف معيار الزجاجي - وهو فيلسوف النحو ومنطقية في ما أرى، - في الخفة والثقل السابقين عند سيبويه، إلا انه يلتقي معه في النتيجة ، يقول الزجاجي[1]: " إنّما خفّ الاسم لأنه لا يدل إلا على المسمى الذي تحته، وثقل الفعلُ لدلالته على الفاعل والمفعول والمفعولَيْن والثلاثةِ والمصدر، والظرفين من الزمان والمكان وما أشبه ذلك".

سيطرت فكرة الإسناد على أذهان النحاة سيطرةً خفيّة خلفية، فأخذت توجه تفكير العلماءِ في تصنيف الجملة في أسميتها أو فعليتها أو خبريتها أو إنشائيتها، وكذلك في تصنيف الأبواب النحوية وتقسيمها إلى عمدة وفضلات، فالعمدة ما به يتمُ الإسناد لا ما يتم به المعنى، والفَضْلَةُ ما زاد على تحقيق طرفي الإسناد، فكان بذلك الفعلَ والفاعلَ في حقل ما به يتحقق الإسناد، وخرج بذلك أيضا المفعولُ أو المفاعيلُ، مع أن المعنى لا يتمُ إلا به أو بها، هذا فضلا عن تعارض هذا مع التنظير الذي يرتضيه النحاةُ في أنّ الإسناد يحقق قيام الجملة، والجملة عندهم تحمل معنى يحسن السكوت عليه، فوقع التعارض بين التنظير والتطبيق، مما ترتب عليه خطأ تصنيفِ بعضِ الأبواب في النحو، أو قل ترتَّب عليه خلطٌ عجيبٌ في كتب النحو بين مستويين من مستويات البحث اللغوي:" التركيب syntax والدلالةِ semantics وكان لذلك مضاعفاته.

كنت اعتزم التوقف عند هذا الحدّ من الاشاره إلى أهمية فكرة الإسناد في الجملة العربية والى مدا تأثير التعارض فيها تنظيراً وتطبيقاً في بناء القاعدة النحوية وإثقال النحو بما لا يفيد المعنى ولا يحتاجه المُنْشِئ المبدع، وإنّ نظرةً متأنيةً أو سريعةً إلى الأبواب النحوية التالية، على سبيل المثال وليس الاستقراء، والى الخلافات النحوية فيها بين البصريين والكوفيين تبين ما أردت أن أُلمح إليه، والأبواب هي: بابُ نعم وبئس، وبابُ التعجب، وبابُ الإغراء، وبابُ التحذير، وبابُ الاستغاثة، وبابُ الندبة، والأبواب التي فيها اسمٌ مرفوع بعد أداة من غير ذكر الاسم الآخر، كما في الاسم المرفوعِ بعد لو، وبعد لولا أو لوما، وبعد الظرف حيث، وبعد الأداة لمّا، مما أجبر النحاةَ

---

[1] الزجاجي ، الايضاح ص 100 – 101 .

على مخالفات كثيرة ينقض فيها رأيٌ رأياً والرأيان يحتاجان إلى ما ينقضهما، ويكفي أن ننظر في باب نعم وبئس وافتقار اللفظين الرئيسين فيه إلى انطباق حدّ الاسم عليهما، وهو ما دلّ على مسمى كما يقول سيبويه[1] وكذا رفضُهما الخضوعَ إلى حدّ الفعل وهو الدلالة على حدث وزمن، كما يقول سيبويه[2] أيضا، وما يقال في هذا الباب يقال بوضوح أكبر في صيغتي باب التعجب، أما ما يقال في الاغراء والتحذير فمختلفٌ، فقد اقتضى الأمر لتحقيق فكرةِ الإسناد و تفسير حالةِ اعرابية يحملُ الاسمُ المذكورُ حركتَها الإعرابية اقتضى تقديرَ فعلٍ، يذكر ابن يعيش أنّ ذكره في بعض الصيغِ واجبةِ حذفِ العامل، أنّه لو ذُكر لخرجت الجملةُ من معناها إلى معنى آخر، أو من بابها إلى باب آخر. ولعل في النظرة إلى تقدير مسندٍ إليه أو مسندٍ وجوباً بعد لولا أولو أو لوما أو بعد الاسم بعدها، تبين مدا تأثير هذه الفكرة (فكرة الإسناد) في بناء القاعدة النحوية[3]، فعلى الرغم من أن العلماء يعدّون هذه الأدوات من أدوات الشرط، والشرطُ بابٌ خاصٌ بالجملة الفعلية، ينصون فيه على أن الشرط لا يكون أصلاً في الجملة الاسمية، إلاّ أنهم يُعربون الاسمَ بعد هذه الأدوات (وهي للشرط): مسندٌ إليه لمسند محذوفٍ وجوباً تقديره(موجود) أو ما يسدُّ مسدَّها، أو هي عند أهل الكوفة فاعلٌ لفعل محذوف تقديره(ثَبَتَ)، وفي كلٍّ من الضعف والتأويل ما لا يخفى على كثيرين.

ولو سلّمنا بدلالة هذه الأدوات على الشرط أو انتمائها إليه مع لولا، ولو، وهو موضعُ جدلٍ وتأويل لا نقرّهما، فلست أدري كيف يمكن أن تلحق التركيب مع الأداة (أمّا) بالشرط، وأرى ان من المفيد أن ألفت الانتباه إلى جانب من الحوار في توجيه النحاة هذا التركيب فيكون هنا موجزاً لما سيرد مفصّلاً بعد قليل. فهي[4] نائبة عن أداة شرط وفعل الشرط معاً بعد حذفهما، وقيل: بل عن فعل الشرط فقط! ويقول أبو حيان قولاً نأخذه رداً

---

[1] سيبويه الكتاب 12/1

[2] السابق

[3] وسنفصّل القول في هذا بعد قليل.

[4] السيوطي الهمع 355/4

فهو أبلغ مما يمكن أن تقول في هذا المقام، فتأمله. يقول[1]: ((ما ذكر في معناه هو من حيث صلاحيةُ التقدير، ولا جائز أن يكون مرادفاً له من حيث المعنى، لأن مفعولية الحرف مباينة لمفعولية الاسم والفعل، فتستحيل المرادفة، ولأن في يكن (وذلك في الصيغة التي يقترحها سيبويه مرادفة لأما، وهي (مهما يكن من شيء)، ضميراً يعود على "مهما" وفي الجواب ضمير يعود على الشرط، وذلك مُنْتَفٍ في أما)).

ثم يقول أبو حيان أيضاً[2] :((وقال بعض أصحابنا: لو كانت شرطاً لكان ما بعدها متوقفاً عليها، وأنت تقول: أمّا علماً فعالمٌ، فهو عالمٌ ذَكَرْتَهُ، بخلاف: إن قام زيد قام عمرو، فقيام (عمرو) متوقف على قيام زيد)).

وقال الهروي[3] : (... وهي إخبار ولا يليها إلا الاسم، وتدخل على الابتداء، وهي متضمنةٌ معنى الجزاء، ولابد لها من جواب بالفاء لأن فيها معنى الجزاء، ويرتفع ما بعدها بالابتداء إذا لم يقع عليه فعل كقولك: أما زيد فمنطلق، زيد ابتداءٌ ومنطلق خبره، فأُدخلت الفاءُ لجواب أمّا، لأن فيها معنى الجزاء كأنك قلت: زيد مهما يكن من أمره فمنطلق). ونقول: إنما الأمر على غير ذلك، فقد أُدخل عليها معنى الجزاء، أو أُقحمت عليه لتتضمنه لأن في جملتها، الفاء، ولا مسوّغ لوجودها، فوجب أن نضمنها معنى الجزاء، قبلت ذلك أم رفضته، يعبر عن ذلك ابن هشام[4] في حوار طريف جميل، يقول: ((... ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر، إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه، ولو كانت زائدةً لصح الاستغناءُ عنها، ولمّا لم يصح ذلك وقد امتنع كونُها للعطف تعين أنّها فاءُ الجزاء)). وهنا نقول : فكيف يكون معنى النّصِ الأدبي إذا كان توجيه التراكيب فيه بإقحامها على الحكم:((تَضَمَّنَ معنى...)).

---

(1) السابق.

(2) السابق

(3) الهروي، الازهية ص153

(4) ابن هشام، مغني اللبيب 80

وسنقدّم هنا عرضاً مفصلاً للتركيب الجملي مع هذه الأدوات (لو، لولا، أما) وتعدد آراء العلماء فيها مع اختلافاتهم في وجهات نظرهم، فنرى أن هذه الآراء تمثّل قاعدة يمكن أن يبني عليها الباحث لبيان أن الجري وراء الحركة الإعرابية من غير اهتمام كبير بالمعنى، يؤدي إلى عناية بالجسد من غير الروح؛ ولأنها يمكن أن تضرب مثلاً لما نرمي إليه من احتكام النحو إلى المبنى أكثر من احتكامه إلى المعنى.

(أمّا)

حرف شرط وتفصيل وتوكيد، هذا ما ذهب إليه النحاة في مصنفاتهم النحوية. يقول ابن السراج[1]: "لأنها إنما تدخل في الكلام لتتبع شيئاً بشيء، وتعلق ما دخلت عليه من الكلام بما قبله)). وقد استدل النحاة على شرطية (أمّا) لزوم الفاء الرابطة. يقول ابن هشام[2]: "وهو حرف شرط وتفصيل وتوكيد. أما إنها شرط فيدل لها لزوم الفاء بعدها، نحو: "فأمّا الذين آمنوا فيعلمون أنه الحقُّ من ربهم، وأمّا الذين كفروا فيقولون[3] "أمّا صاحب الكتاب[4] فقد عدّها من حروف الابتداء، وأنها تصرف الكلام إلى الابتداء حيث قال: ((فإن قلت: لقيت زيداً، وأمّا عمروٌ فقد مررت به، ولقيت زيداً وإذا عبد الله يضربه عمرو، فالرفع إلا في قول من قال، زيداً رأيته، وزيداً مررت به لأنَّ أمّا وإذا يُقطع بهما الكلام، وهما من حروف الابتداء يصرفان الكلام إلى الابتداء إلى أن يدخل عليها ما ينصب، ولا يُحملُ بواحد منهما آخر على أول كما يُحمل بثمَّ والفاء، ألا ترى أنهم قرأوا ((وأمّا ثمودَ فهديناهم))[5] وقبله نصب، وذلك لأنها تصرف الكلام إلى الابتداء، إلا أن يوقع بعدها فعل نحو أمّا زيداً فضربت)).

---

[1] الأصول في النحو -لابن السراج: 67/1)-(تحقيق د.عبد الحسين الفتلي، 1972، النجف الأشرف).

[2] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب/لابن هشام الأنصاري 56/1-(تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد-المكتبة العصرية -صيدا).

[3] سورة البقرة - الآية 26 .

[4] الكتاب -سيبويه -95/1 (تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون) دار الكتاب العلمية -بيروت) .

[5] سورة فصلت-الآية 17.

وذكر الرّماني وابن الشجري والعكبري أنّها قد تفيد معنى التفصيل لما أجمل قبل إضافته إلى معنى الشرط نحو قولك: جاءني اخوتك فامّا زيد فأكرمته وأمّا عمرو فأهنته، وأما جعفر فأعرضت عنه، ونحو قوله تعالى: (فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر وأما بنعمة ربك فحدث) ويبين ابن هشام أن التفصيل هو الغالب فيها وذكر أن التفصيل قد يترك استغناءً بذكر أحد القسمين، نحو قوله تعالى: (يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا إليك نوراً مبيناً فامّا الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم اللّه في رحمة منه وفضل)؛ فأغنى هذا عن قوله: (وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا). وذكر الزمخشري أنها تعطي الكلام فضل توكيد، تقول: زيد ذاهب، فإذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب، وانه بصدد الذهاب قلت: أما زيدٌ فذاهب.

وقد أوجب النحاة وجود هذه الفاء بعد أمّا؛ ولذلك حكموا على ما ورد في الشعر بدون هذه الفاء بأنه ضرورة من ضرورات الشعر، وعلى ما ورد في القرآن بأنه مؤول على تقدير قول محذوف[1] كما في قوله تعالى: ((فأمّا الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم فذوقوا العذاب))[2] .

حيث يرى جمهور النحاة أن التقدير هو: ((فيقال لهم أكفرتم بعد إيمانكم)) فحذف القول استغناء عنه بالقول فيتبعه الفاء. ويرى بعضهم أن الفاء في جواب (أمّا) لا تحذف مطلقاً في غير ضرورة الشعر، ولذلك يرون أن جواب (أمّا) في الآية هو قوله تعالى: ((فذوقوا العذاب)) وأن ما بينهما اعتراض.

وبعد، فإنّ نظرة فاحصة لإفادة(أمّا) معنى الشرط تدعونا إلى التأمل قليلاً في هذا المعنى الذي أفادته. فلو عدنا لمعنى الشرط كما عرّفه صاحب اللسان[3] لوجدنا أن الشرط عنده يعني العلاقة والامارة، ومنه أشراط الساعة أي علاماتها، والشرط ما يوضع ليلتزم. وعند النحاة: تعليق حصول أمر بآخر بوساطة إحدى أدوات الشرط. أمّا التركيب

---

(1) الكافية في النحو-لابن الحاجب ج398/2 (شرح الرضي-دار الكتب العلمية بيروت.

(2) سورة آل عمران-الآية 106.

(3) لسان العرب-لابن منظور، مادة شرط.

الشرطي كما اتفق عليه النحاة، فهو وحدة نحوية دالة، فيها طرفان، الأول منهما يسمى فعل الشرط، كونه علامة دالة على تحقق مضمون جوابه عند تحققه[1]. والطرف الثاني الجزاء، وسمي الجزاء بالجواب مجازاً، ووجهه إنه شابه الجزاء من حيث كونه فعلاً مترتباً على فعل اخر، فأشبه الفعل المترتب على فعل آخر ثواباً عليه أو عقاباً الذي هو حقيقة الجزاء، وشابه الجواب كونه لازماً عن القول الأول فصار كالجواب لازماً عن القول الأول فصار كالجواب الآتي بعد كلام السائل. أما وظيفة أداة الشرط فهي الربط بين الطرف الأول والثاني في التركيب الشرطي حيث تعلق الثاني تعليق السبب بالمسبب أو المعلول بالعلة.ولو حاولنا تطبيق هذه المقاييس التي تشتمل على (أمّا) فإننا لا نجد ذلك ممكناً. أمّا وجود الفاء فليست دليلاً كافياً لإثبات أنّ (أمّا) أداة شرط رابطة بين سبب ومسبب.

(لو)

لو:حرف باتفاق النحاة، يدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى ،فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها ،، وهي بذلك تعبر عن تعطل النتيجة لتعطل العلّة. أي أنها تعبّر عن توقف الجواب على الشرط، تعبّر عن امتناع وجود الشرط والمشروط، لذلك سميت حرف امتناع لامتناع، ويلزم كون شرطها محكوماً بامتناعها، إذ لو حصل شرطها لكان جوابا حاصلاً كذلك، ولم تكن (لو) في هذه الحالة للتعليق بل للإيجاب فتخرج عن معناها، لأن الثابت الحاصل لا يعلق، وأمّا جوابها فلا يلزم كونه ممتنعاً على كل تقدير، لأنه قد يكون ثابتاً مع امتناع الشرط غير أن الأكثر أن يكون ممتنعاً، وحاصله كما يقول الأشموني[2] " أنها تقتضي امتناع شرطها دائماً، ثم إن لم يكن لجوابها سبب غيره لزم

---

(1) شرح المفصل –لابن يعيش/47/7–عالم الكتب/ بيروت.

(2) مغني اللبيب /لابن هشام/ج1 /255 وما بعدها

امتناعه نحو قوله تعالى: (ولو شئنا رفعنا بها)[1] وكقولك: لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجوداً، وإلا لم يلزم نحو: لو كانت الشمس طالعة لكان الضوء موجوداً[2].

وأيا ما كان الأمر فالتعليق حاصل بين الشرط والجواب ، وكلاهما ماض. وهذه هي الصورة الأولى لهذه الأداة : (لو+فعل ماض وفاعله + فعل ماض وفاعله). والثانية أن يليها مضارع، ولأن الصورة الأولى اغلب وأكثر وروداً لم يجزم بـــ (لو) يقول الأشموني: "ولغلبة دخول لو على الماضي لم تجزم، ولو أريد بها معنى إن الشرطية" وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة، وأجازه جماعة في الشعر، منهم ابن الشجري كقوله:"

نامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت إحدى نساء بني ذهل بن شيبان[3].

ومن خصائص الجملة بـــ (لو) دخول اللام على جوابها، وعندئذ يعدّها بعض النحاة مجرد رابط بين الشرط والجواب يأتي مؤكداً تعاقدهما، ويعدها آخرون لام قسم محذوف، فإذا قلت: (لو جئتني لأكرمتك). فتقديره (والله لو جئتني لكرمتك)[4] .

ولا تدخل هذه اللام في الجواب إلا على الماضي دون المستقبل[5]. أمّا استعمال (لو) في العربية فيرد على وجوه بينها فوارق دقيقة، ذكر ابن هشام في مغنيه خمسة معان هي:

1- ورودها شرطية تعقد السببيّة بالمسببيّة فتفيد الشرط بالزمن الماضي وتفيد الامتناع، ويرى ابن هشام أنها لا تفيد الشرط إلا إذا كانت في صدر الجملة المتلازمة واقتضت جوابا (لو جاءني لأكرمته)[6] .

---

[1] سورة الاعراف -الاية 176

[2] الاشموني / شرح الاشموني على على الفية ابن مالك -ج36/4/ دار احياء الكتب العربية /القاهره

[3] الاشموني ج42/4-43) .

[4] شرح المفصل ، ابن يعيش 22/9-23 .

[5] السابق .

[6] مغنى اللبيب/255/1

ويقول ابن مالك هي حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه[1] وتسمى امتناعية شرطية، وتدل على أمرين في قوله تعالى: (ولو شئنا لرفعناه بها)[2].

(1) أن مشيئة الله لرفعه منتفية، ورفعه منتفٍ؛ إذ لا سبب لرفعه إلاّ المشيئة.

(2) استلزام مشيئة الرفع للرفع؛ إذ المشيئة سبب، والرفع مسبب وهذا بخلاف: لو لم يخفِ الله يعصه، إذ لا يلزم من انتفاء (لم يخف) انتفاء (لم يعص) حتى يكون خاف وعصى، لأن انتفاء العصيان له سببان العقاب والإجلال وهو أعلى، والمراد أن صهيبا لو قدّر خلوه من الخوف لم يعص للإجلال؛ كيف والخوف حاصل. ومن فسروها بالامتناع اختلفوا، فقال أكثرهم إن الجزاء امتنع امتنع الشرط، فامتنع الثاني وهو الرفع لامتناع الأول وهو المشيئة.[3]

وقال ابن الحاجب امتنع الأول لامتناع الثاني، قالوا: لأن امتناع الشرط لا يستلزم امتناع الجزاء، لجواز إقامة شرط آخر مقامه، وأمّا امتناع الجزاء فيستلزم امتناع الشرط مطلقاً[4] .

ثانيا- ترد لو شرطية فتفيد الشرط في الزمن المستقبل إلاّ أنها لا تجزم نحو قوله تعالى: ((وليخش الذي لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم)).[5]

ثالثاً: أن تكون حرفاً مصدريا بمنزلة (أن) إلاّ أنها لا تنصب ، وأكثر وقوعها كذلك بعد ودّ يودّ: (ودّوا لوتُدهن فيدهنون).[6] على أن هذا المعنى لم يثبته جلّ النحاة .

---

[1] البرهان في علوم القرآن ج389/4 تحقيق مصطفى عبد القادر عطا- دار الفكر .

[2] سورة الاعراف - الآية 76 .

[3] البرهان في علوم القرآن-للزركشي ج390/4.

[4] السابق.

[5] سورة النساء - الآية 9 .

[6] سورة القلم - الآية 9 .

رابعاً: أن تكون للتمني ((لو تأتيني فتحدثني) واختلف النحاة فيها ، فذهب بعضهم إلى أنها قسم برأسه لا تحتاج إلى جواب، وقال بعضهم هي لو الشرطية أشربت معنى التمني[1] .

خامساً: أن تكون للعرض نحو: (لو تنزل عندنا فتصيب خيراً).

ويذهب النحاة إلى اشتراط اقترانها بالفعل مباشرة، فإذا عاكس الاستعمال تقنينهم أرضخوه إلى القاعدة بالتأويل والإضمار كما في الآية: ((قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذاً لأمسكتم خشية الإنفاق))[2] شأنهم في ذلك شأن تعاملهم مع إنْ كلّما ألحقت باسم: (إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك)).[3]

أمّا جواب (لو) فيذكر النحاة أنه إمّا أن يكون مضارعاً منفياً بلم أو ماضياً مثبتاً أو منفياً بما، ((والغالب على المثبت دخول اللام عليه، والغالب على المنفي تجرّده منها، وقد ورد جواب (لو) الماضي مقروناً بقد، وهو غريب)) ونظيره في الشذوذ اقتران جواب لولا بها)) وحيث ورد جواب لو جملة اسمية أقرّه بعضهم وتأوله الآخرون جواباً لقسم مقدّر كما في ((ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير))[4] .

وقد قدّر بعض النحاة الجواب فيه جملة فعلية، ومنهم من يرى في مثل هذه الآية أن لا جواب لها في اللفظ، ولكنه في المعنى، ويقدر بـ(لا ثيبوا) ويجعل قوله (لمثوبة) دالاً عليه، وعلى هذا الأخفش[5] .

وينسب ابن هشام إلى الزمخشري القول بجواز وقوع جواب (لو) جملة إسمية، مقرونة باللام أو بالفاء، كالذي في قوله تعالى سالف الذكر، وكقول الشاعر:

---

(1) مغني اللبيب–ابن هشام 259/1.

(2) شرح المفصل / لابن يعيش 9/9.

(3) النساء–الآية 176.

(4) سورة البقرة 103

(5) معاني القرآن – الاخفش ج142/1 .

قالت سلامة: لم يكن لك عادةً أن تترك الأعداء حتى تُعذرا

لو كان قتلٌ ياسلامَ فراحة لكن فررتُ مخافةً أن أوسرا

ويرى ابن هشام أن الأولى في مثل ذلك أن تقدّر الجواب محذوفاً، أو أن، يقدر (لو) بمنزلة (ليت) في إفادة التمني.[1]

ولأن البنية الأساسية لـــ (لو) أن يليها فعل، فقد فسر النحاة الاسم المرفوع الواقع بعدها على أنه فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وإن كان الكوفيون يرون أنه فاعل مقدم على فعله.

وأمّا إذا وقع بعدها المركب الاسمي (المصدر المؤول من أنْ واسمها وخبرها) فإنهم يختلفون، فيرى بعضهم أنّ الاسم المرفوع بعدها يكون فاعلاً لفعل محذوف، ويرى آخرون أنّ المصدر المؤول من أن واسمها وخبرها الواقع بعدها – وهو كثير– مبتدأ غير محتاج إلى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه، وقيل الخبر محذوف ويقدر مقدمًا بـــ (ثابت)، وقيل يقدر مؤخرا، وأما سيبويه والبصريون فإنهم يقولون بتقدير المصدر المؤول مبتدأ، ويرون أن هناك صورة أساسية أخرى يمكن أن ينتمي إليها هذا التركيب الظاهري، ولكن كان مقتضى هذا أن يكون الاسم المرفوع بعد لو يفسر كذلك على أنه مبتدأ. ففي مثل ((لو غيرك قالها يا أبا عبيدة)) وفي قوله تعالى: ((قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي))[2] .

كان مقتضى قول البصريين أن يكون((غيرك)) و ((أنتم)) مبتدأ وما بعده خبره، ولذلك قالوا في قول عدي بن زيد:

لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري

[1] مغني اللبيب لابن هشام ج1/2

[2] سورة الاسراء-الآية100.

قالوا أقوالا مختلفة مؤداها أن الجملة الاسمية لا تلي (لو) وعلى فرض وقوعها بعدها يكون ذلك شذوذاً ، لأن ((لو مثل (إن) الشرطية في أنها لا يليها إلا فعل أو معمول فعل مضمر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم))[1] وأمّا إيلاء لو المصدر المؤول فقد اختلفوا فيه على النحو السابق مع أن ذلك كثير جداً على حد قولهم ، وكثرته على هذا النحو تجعله أصلاً أو بنية أساسية، ومن ذلك قوله تعالى: ((ولوأنّهم آمنوا واتقوا لمثوبةٌ من عند الله خير))[2]

وعلى ذلك فلا حاجة للتفريق بين استعمالين ينتميان الى نموذج واحد. ويمكننا بناء على ذلك القول بأن الاسم المرفوع سواء أكان مصدراً مؤولاً أم غيره يجوز في تفسير كل منهما ما يجوز في الآخر.

ويبدو واضحاً أن إقفاء (لو) الجملة الاسمية – وهو ما ذهب إليه سيبويه والبصريون في اعتبارهم المصدر المؤول من أن واسمها وخبرها كذلك أمرٌ يحتاج الى تدبر. ولأن هناك أداتين أخريين يرى النحاة أن أصلهما ((لو)) زيدت عليهما (لا) أو (ما) فصارتا (لولا) و(لوما)، لا يليهما إلا الجملة الاسمية، على خلاف كل أدوات الشرط، وإن كان يلزم حذف الخبر من جملة شرطها إذا كان كونا عاما، وجوابهما مثل جواب (لو) تماماً، مثل قوله تعالى: (لولا أنتم لكنا مؤمنين)[3] وذلك إذا كانت هاتان الأداتان دالتين على امتناع شيء لوجود غيره، أي إذا ربطتا امتناع شئ بوجود غيره ربطاً لازماً بينهما. أمّا إذا كانتا للتحضيض فلهما استعال آخر.

---

(1) شرح الاشموني –39/4

(2) سورة البقرة–103.

(3) سورة سبأ–31 .

(لولا)

تُعد (لولا) عند النحاة من أدوات الشرط، وتخرج بحسب السياق إلى دلالات منها:

أولا: الامتناع؛ ذلك أنها في بنيتها متولِّدة عن نفي (لو) التي هي- كما سبق- حرف امتناع لامتناع، فتكون لولا إذن حرف امتناع لوجود أي امتناع الطرف الثاني من القضية، وهو الجواب، لوجود الطرف الأول منها وهو الشرط. ويتميز استعمال (لولا) في هذا السياق بدخولها على الاسم، فيكون التركيب الشرطي من نوع ((اسمية - فعلية)).

يقول المالقي ((الصحيح أن تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل عليها فإن كانت الجملتان بعدها موجبتين، فهي حرف امتناع لوجوب؛ نحو: لولا زيد لأحسنت إليك، فالاحسان امتنع لوجود زيد، وإن كانتا منفيتين، فحرف وجوبٍ لامتناع، نحو: لولا عَدَمُ زيد لأحسنتَ إليك))[1].

ثانياً: - العرض والتحضيض وتختص عندئذ بالمضارع أو ما في تأويله نحو قوله تعالى: ((لولا تستغفرون الله))[2].

ثالثاً:- التوبيخ والتنديم، نحو: ((لولا جاؤوا عليه بأربعة شُهداء)).[3]

رابعا: - ان تكون (للنفي)[4]، نحو: ((فلولا كانت قرية آمنت))[5] . أي فما آمنت قرية، أي أهلها عند مجيء العذاب ، فنفعها إيمانُها، والجمهور لم يُثبتوا ذلك، وقالوا المراد في

---

(1) رصف المباني في شرح حروف المعاني – للمالقي 293 ، تحقيق احمد الخراط

(2) النمل – 46

(3) النور– 13

(4) الازهية ، للهروي ص 116 ، ومعجم الادوات النحوية و اعرابها – السيوطي ص 173

(5) يونس –98

الآية التوبيخ على ترك الإيمان قبل مجيء العذاب، ويؤيده قراءة أُبي: (فهلا) والاستثناء حينئذ منقطع.[1]

خامسا: ذكر الهروي ان (لولا) قد تفيد الاستفهام[2] نحو قوله تعالى : ((لولا أخَّرتني)).[3] وقوله : (لولا أنزل عليه ملَكٌ) [4] .

خبر المبتدأ بعد (لولا)

قالوا: (لولا) ، حرف امتناع لوجود، ولذا تسمى (لولا) الامتناعية، تقول: لولا عبدالله لأكرمتك، امتنع وقوع الإكرام لوجود عبدالله، وهي بهذا المعنى من أدوات الشرط غير الجازمة ، ولا تكون جملتها إلاّ اسمية، ولا يكون جوابها إلا فعلياً .

فلما كانت جملتها اسميّة ، فهي من مبتدأ وخبر ، المبتدأ الاسم المذكور بعدها، والخبر وقع فيه خلاف ، فقد ذهب البصريون إلى أنه محذوف وجوباً تقديره (موجود)، وما ورد منه مذكوراً فهو لحن كالذي في بيت المعري ((فلولا الغمد يمسكه لسالا)).

وقيّده بعضهم كالرّماني وابن الشجري والشلوبين ، وتبعهم في ذلك ابن مالك ، بما اذا كان الخبر كونا مطلقاً ، فلو أريد كونٌ بعينه فلا دليل عليه ، ولو حذف لم يجز حذفه نحو : لولا زيد سالمنا ما سلم[5] ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : ((لولا قومك حديثوا عهد بكفر لأسستُ البيتَ على قواعد ابراهيم)) . وإن كان عليه دليل جاز الحذف والاثبات، تقول : لولا أصحاب علي ساعدوه ما نجا ، وجعلوا من هذا النوع بيت المعري السابق، واختار هذا الرأي صاحب الهمع[6] .

(1) معجم الادوات النحوية واعرابها – السيوطي ، 173

(2) المرجع السابق

(3) المنافقون 10

(4) الانعام 9

(5) مغني اللبيب ، ابن هشام ج273/1

(6) همع الهوامع ، السيوطي 41/1

وذهب قوم إلى أن الخبر بعد (لولا) غير محذوف ، وأنه الجواب ، ومن هؤلاء : ابن الطراوة[1] وردّه ابن هشام لعدم وجود الرابط . وذهب الكوفيون عدا الكسائي والفراء إلى أن الاسم بعد (لولا) مرفوع بها لنيابتها مناب الفعل ، والتقدير : لولا يمنع زيدٌ أو لم يوجد أو لم يحضر[2] .

وذهب الفرّاء: إلى أن (لولا) عاملة ، وهي الرافعة للاسم بعدها ، لاختصاصها بالأسماء ، كسائر العوامل المختصة[3] .

وذهب الكسائي : إلى أن الاسم بعد (لولا) ليس مبتدأ، ولامرفوعاً بها، بل هو فاعل لفعل محذوف تقديره (ثبت) أو نحوه واستدلّ بظهوره في قوله : ((فقلت بلى لولا ينازعني شغلي)). ولم يستبعده الرضي[4]

أمّا أن الخبر بعد لولا، غير مضمر وأنه الجواب فباطلٌ ، لأنّ الخبر يجب أن يطابق المبتدأ إن كان مفرداً، وأن يعود منه عائدٌ عليه إن كان جملة، وهنا لاعائد يربط الجواب بالمبتدأ بعد لولا ، وبهذا يبطل قول من قال به.

وأما أنّ الاسم مرفوع بها فباطل أيضاً من حيث إنّ (لولا) غير مختصةٍ بالأسماء، كما زعم الفراء ، فهي تدخل على الأفعال في نحو: ((لولا أخّرتني إلى أجل قريب)) [5]. هذا من جهة ومن جهةٍ أخرى ، فإنها لو كانت عاملة لكان الجرّ أولى بها من الرفع ، إذا كانت مختصة.

وأمّا أنّ ما بعدها فاعل مرفوع بها لنيابتها مناب الفعل ، أو أنه مرفوع بفعل مقدّر بعدها فباطل كذلك ، لأن ما ادعوه من أنها (لو) الشرطية +(لا) النافية فغير وارد؛ لأنها لو كانت (لو) الشرطية الداخلة على الفعل كما في (لو ذات سوار لطمتني...)

---

[1] مغني اللبيب ، ابن هشام 274/1

[2] شرح المفصل ، ابن يعيش 97/1 ، ومغني اللبيب 274/1

[3].الكافية في النحو ، ابن الحاجب 104/1

[4]المرجع السابق

[5] المرجع السابق

لاحتاجت الى مفسّر ، وفي مثل : لولا زيد لهلكتَ ، لا مفسر ولا يجوز أن يقال: إن الفعل المذكور في الجواب هو المفسّر، لأن شرط المفسّر أن يكون من لفظ ما يُفسِّره، وهذا لا يمكن تحقيقه في (لولا زيد لهلكت) لأنّه ينقض المعنى، فلو قلت لولا هلك زيد، دلّ على أنه قد هلك ، في حين إنّ المعنى في (لولا زيد لهلكت) ، امتناع هلاك المتكلم بسبب وجود زيد ، لا هلاك زيد، وعليه فإن (لولا) كلمة واحدة وليست كلمتين[1] .

ولا حجة للكسائي في قول الشاعر:

فقلت بلى لولا ينازعني شغلي

لاحتمال أن تكون (لولا) من قبيل التحضيضية التي تدخل على الأفعال وتختص بها .

بقي أن يكون ما بعد (لولا) مبتدأ مرفوعاً، وخبره محذوف، والجملة الفعلية المذكورة هي جواب لولا فالتركيب جملتان:

اسميّة: زيد موجود، وفعلية : هلك عمرو

دخلت عليها (لولا) وربطت الثانية بالأولى، فصارتا كالجملة الواحدة واستغنى عن خبر زيد لكثرة الاستعمال[2] حتى رُفض ظهورة ولا يجوز استعماله عند ابن يعيش.[3]

وليس حذف الخبر على إطلاقه كما ذهب إليه البصريون، بل إنه كما قيّده الرّماني وابن الشجري والشلوبين[4] يجب إذا كان الخبر كونا عاماً ، أو لا يتعلق بذكر غرض كقولك: لولا زيد لهلك عمرو، وإذا كان كونا خاصاً لا دليل عليه لو حُذِف لوجب ذكره، لأن الغرض يتعلق بذكره كما لو قلت: لولا زيد يعتب لما زرته، ومنه قولهم: لولا زيد سالمنا ما سلم.

---

[1] المقتضب – المبرد 76/3

[2] الكتاب سيبويه ج129/1.

[3] شرح المفصل/ابن يعيش 95/1.

[4] المغني ج274/1/الهمع 42/1.

وقوله عليه السلام: ((لولا قومك حديثو عهد...))، ولا عبره بأن الحديث ربما يكون مروياً بالمعنى لأنه قد روي ((لولا حدثان...))[1] ثم إن سيبويه والمبرد لم ينصّا صراحة على وجوب الحذف في خبر لولا كعادتهما في التعبير عن مثل ذلك (باللازم اضماره) بل إنّه عندما يحذف خبره يسد الجواب مسدّه..[2]

ذكرت قبل قليل بأنّني كنت أعتزم التوقف عند هذا الحد من الاشارة الى فكرة الإسناد ومدا تأثيرها في بناء القاعدة النحوية، ولكنّ الرغبة في توضيح هذا التأثير دفعني الى ذكر بعض الأبواب التي لااسناد فيها في حقيقة الأمر ، بل إن الحاقها بما يقتضي الإسناد – بالفعلية بخاصة وبالاسمية من حيث البحث عن مسند – يحتاج الى اعادة نظر، لما يترتب عليه من خلل في تحليل النصوص، ونحن نعلم أنّ وحدة التحليل اللغوي هي الجملة ، فان وقع الخلل فيها، انتقل هذا الى نتائج التحليل النصّي.

وتلحُّ عليَّ الرغبة لطرح نقطة أخيرة في فكرة الإسناد فأشير الى أن فكرةَ الإسناد ذاتها من الأفكار التي جرى فيها تغيّرٌ صامت بين اللغويين والنحاة والبلاغيين ، فعسى آن أدفعَ بهذا تهمة يمكن آن توجه إلى ما قلتُ، فأقول: إنّ الدعوة لاعادة النظر في مناهج البحث اللغوي عند العرب قد كانت موضعَ تنفيذ علماء العرب القدماء من غير إثارة صراع مفتعل غايته ∅ في كثير من الأحيان.

فانظر معي لترى الانتقال في الفكرة بين ما كانت عليه في قول سيبويه، وما نحن عليه الآن ، يقول سيبويه[3] :((... فامّا المبنيُ على الأسماء المبهمةِ فقولك : هذا عبد الله منطلقاً، وهؤلاء قومُك منطلقين... فهذا اسم مبتدأ يُبنى عليه ما بعده وهو عبد الله، ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتى يُبنى عليه أو يُبنى على ما قبله، فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه)). ويقول في موضع آخر [4] ((... فالمبتدأ كلّ اسم ابتدئ ليبنى عليه كلامٌ، والمبنيُ عليه رفعٌ، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول والمبني

---

[1] الهمع 42/1.

[2] الكتاب 129/1–المقتضب 76/3.

[3] سيبويه، الكتاب 78/2.

[4] السابق 126/2

ما بعده عليه، فهو مسندٌ ومسندٌ إليه)) وقد كرر هذا في غير موضع من كتابه[1] ، وهذا مختلف عمّا هو مستقر في الأذهان ، يعبر عنه السكاكي[2] في حديثه عن الجملة: ((زيد منطلق من أنّه يلزمُ مجرّدَ القصدِ الى الاخبار، او من نحو: منطلق، بترك المسند إليه، من انه يلزم ان يكون المطلوبُ به وجه الاختصار مع افادةِ لطيفةٍ مما يلوح بها مقامُها، وكذا اذا لُفظَ بالمسند إليه ، وهكذا اذا عُرِّف او نُكِّر، أو قُيِّد أو أُطلق، او قُدِّم أو أُخِّر)).

ولو كنت أسمح لنفسي بمزيد الاستئذان لطلبت من القارئ مزيداً من المساحة للحديث عن عدد من العناصر التي أسهمتْ في تعقيد البحث اللغوي بتعقيد دراسة بناء الجملة، ولناقشتُ عندئذٍ العاملَ والتعليلَ والتأويلَ واستصحابَ الحال، والعمادَ والفضلةَ، والاختلاطَ غيرَ العادي في البحث النحوي بين النظرة التركيبية للجملة والنظرة الدلالية لها، أو الوقوفَ عند المستوى التركيبي وحجبَ البحث في المستوى الدلالي، أو انعكاسَ المفهوم النظري او التنظيري لقانون ((الاعرابُ فرع المعنى)) انقلاباً تاماً بتأثير من تضييق عنقِ الثقافة العربية ردّةَ فعلٍ لمفاهيمَ فكريةٍ فانبعجت كرش النحو تورماً لاسُمنة، شأنه في في ذلك شأن كثير من فروع المعرفة في الثقافة العربية . فلن استأذن لتوضيح أيٍّ مما سلف. وسأنتقل للحديث عن تصور سريع للغة مع قواعدها في غير إطار علاقة الاسناد سالفة الذكر والمناقشة .

تمثّل ابوابُ النحو الهيكلَ المعنويَ الذهني المجرد في عقل الإنسان، وهذا يجعلنا نقترب كثيراً مما يذهب إليه تشومسكي، العالمُ الأمريكي في فكرته عن الكفاية [3] competence ، وسنفترق عن طريقه في منهج التناول ، ويجعلنا أيضاً نرفض ما يذهب إليه روجر فاولر[4] في رفض هذا المفهوم عند تشومسكي آخذاً بالمفهوم الحسي للقواعد النحوية، فتبقى القواعد النحوية (في مانرى) أو الأبواب النحوية هنا صامتةً في مرحلة

---

[1] السابق 23/1، 80/1-81 ، 127/2

[2] السكاكي، مفتاح العلوم ص 161-162.

[3] أنظر N. Chomsky, Aspect of the theory of syntax,P..

[4] Roger Fowler , An Introduction to transformational syntax , London 1981 , chapter I , p.

من مراحل التفكير الفردي لدى المبدع او المتكلّم، وذلك قبل أن يخْرِجَها مجسَّدَة في ممثلات صرفيةَ (مورفيماتِ وفونيمات)، فيتمُّ اتحادٌ بين فونيم الحركة (دعنا نسمية هنا كما هو في العربية ، الحركةَ الإعرابية)، وهذه طاقة معرفية تقدمها اللغة لكل مبدع بها يكون على درجة من العلم بأسس نحو اللغة وقواعدها، وقد تكون كامنة في الذهن من غير أن يدرك هذا المبدعُ علْمَه بها، فيكون التفاضل بين المبدعين: أولاً: بما يضعونه من ممثلاتِ صرفيةِ في هذه الأبواب ، وربطِها بالمستوى المعجمي، وهذا يحدّد اطارها الدلاليَّ الأول في الذهن، ثم بمقدار الانزياح الدلالي الأفقي لتلك الممثلات الصرفية، وهذا يحدد مقدار الوضوح أو الغموض في الفهم الكلّي للمعنى الدلالي في وحدة التحليل اللغوي وهي الجملة، ثم بالقدرة على الربط بين كلّ كلمة في الجملة ببؤرتها، – وبؤرة الجملة الاسمية المبتدأ، وبؤرة الجملة الفعلية الفعل–، مع ملاحظة فكرة التلازم اللغوي بين بعض المتلازمات اللغوية التي تقف فيها الكلمات المتعددة تركيباً في موقع الكلمة الواحدة دلالة، ثم الربط بين الجمل المتعددة في النّص بالجملة البؤرة فيه، فيتحدد بذلك التسيج النّصي في دوائرَ دلاليةِ حول بؤرة ، فاذا رفضت بعضُ الجمل الارتباطَ بالجملة البؤرة فان على المتلقي أو محللّ النصّ ان يبحث إمّا عن انحراف دلالي، أو عن خروج الى جملةِ بؤرةِ جديدة، وعليه ان يجتهد في الربط بينها هي وما يدور حولها من نسيج من جهة وبين غيرها من أنسجة النّصّ حول بؤراته.

وثانياً: بقدرة المبدعين– غير المقصودة أو غير الواعية غالباً –على تحريك الأبواب النحوية مجسّدةً في الذهن ثم خارجةً منه في الممثلات الصرفية، وهنا أعود ثانيةً لأستأذن فأستعير المصطلحاتِ الأربعة التي أوردها عبد القاهر الجرجاني فأُحمّلها من الوظائف في عملية البناء الذهني – ربما – ما لم يكن الجرجانيُ يرمي إليه أو يقصدُه، ولكنه هو صاحبُ هذه الألفاظ التي كانت عنده كالمترادفات ان لم تكن حقاً مترادفات: ، البناءَ والتعليقَ والترتيبَ والنظمَ، فنشير بالأول إلى بناء الفكرة ذهناً ثم يتم تعلقها (وهنا يكون التعليق) في اتجاهين بالممثل الصرفي بأبعاده المعجمية والاجتماعية والسياقية وحركته الإعرابية... الخ وتعلقِ هذه كلّها بموقعها في البناء الذهني السابق، فتنتهياً الجملة بذلك وقد حقّقت ذهنياً ما يمكن أن نسمية ((خط سلامة المبنى))، جُسّد فيه

الباب النحوي الذهني، مثلاً: الفعل، الفاعل ، المفعول به ، أو له، أو فيه... أو المبتدأ أو الخبر أو الحال أو ... الخ، بممثل صرفي، ثم اقترن هذا الممثلُ الصرفي بالحركة الإعرابية المعطاة للباب النحوي استقراءً مما نطقت به العرب سليقةً -كما ذكرنا في غير موضع- يحكمُ ذلك كلّه قياسٌ لغويّ على ما له نظيرٌ في كلامهم مما يُحتجُ به.

ثُمّ يتمُ الترتيب بين المباني الصرفية (وهي الآن أي في وضعها هذا أبواب نحوية وقيمُ دلالية أو على الأقل هي قيمٌ معجميةٌ)، أو يتمُ الترتيب بين الممثلات الصرفية في الذهن بحسب أهمية ما تعلقت به من أفكار، يتم بناءً عليها تحريكُ البابِ النحوي الذي جاءت تمثّله في الذهن، يقول عبد القاهر الجرجاني[1] :((اعلم أن ما ترى أنّه لابُدّ منه من ترتيب الألفاظ وتواليها على النظم الخاص ليس هو الذي طلبته بالفكر ولكنْ شئٌ يقع بسبب الأول ضرورة، حيث إنّ الألفاظ إذا كانت أوعيةً للمعاني فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها، فإذا وجب لمعنى ان يكون أولاً في النفس وجب للفظ الدال عليه ان يكون مِثْلَه أولاً في النطق...))

ويقول في موضع آخر[2] :((...وذلك قولهم: إنّه يرتِّب المعاني في نفسه وينزلُها ويبني بعضَها على بعض كما يقولون يرتبُ الفروع على الأصول، ويُتبعُ المعنى المعنى، يُلحق النظير بالنظير)) ولعلّ أوضحَ هذه النصوص وأكثرها دلالة على ما تذهبُ إليه ما جاء في قوله[3] :((إنّه لا يُتصوّرُ أن نعرف للفظ موضعاً من غير ان نعرف معناه، ولا أن نتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيباً ونظماً ، وإنّك تتوخى الترتيب في المعاني وتعملُ الفكر هناك ، فاذا ما تمّ لك ذلك اتبعتها الألفاظ وقفوت بها آثارها ، وانك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتبُ لك بحكم أنها خدمٌ للمعاني وتابعةٌ لها، ولاحقةٌ بها، وإنّ العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدّالة عليها في النظم)).

---

(1) الجرجاني، دلائل الاعجاز ص43.

(2) السابق ص 43

(3) السابق ص 44.

ثم يتمّ اخراجُ هذه المباني في نسق منظم يُسمى النظم، به تستطيعُ رؤيةَ الفرق بين: ذكرى منزل حبيب قفا من نبكي

و: قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل.....

وبحسب القدرة الفردية عند المبدع في استخدام العلاقاتِ بين هذه المراحل الاربع بغير توتر – كما يرى دي سوسير – فانه يستطيع ان يكوّن لنفسه اسلوباً يُعرفُ به من ناحية، ويتمكن ايضاً من مخاطبة روح اللغة في أدبها والالتقاء بهذا الأدب مع الروح الجماعية لأدب جماعة أدبية ، بقطع النظر عن سعة دائرة هذه الجماعة ، و يستطيع كذلك اثارة عمق المعنى وتشعبه في مخزون السامع أو المتلقي ، و ذلك باعادته الى عمق احساسه بتاريخ الفكرة وتشعبِ معاني الألفاظِ المعجميةِ منها و الدوائر الدلالية الاخرى التي خرجت إليها هذه المباني في مسيرتها الدلالية ، وبمجموع هذه الدوائر يتكوّنُ سطوعُ الإحساس بقيمةِ الدّال اللغوي على المدلول الذهني وارتباطهِ بدوائره الحضارية ، فيتحققُ بذلك النجاحُ وخروجُ المبدعِ الى أبعادٍ معيّنة في أدب مجتمعه ، أو يبقى حبيساً في دائرة ذاته . فيقدّمُ النحو بذلك لمستعملِ اللغة – الأديبِ بخاصة –صلابة الأُطرِ اللغوية ، في حين يقدّمُ مستعملُ اللغةِ بالنحو خصائص اللغة والإحساس بجمال هذه الخصائص ، يضاف الى ذلك في الشعر عناصر جمالية تزيد الفنّ القولي جمالاً؛ كجمال تناسق الألوان في الرسم، ولمسة أخيرةٍ من فنانٍ نحّات لما تمّ نحته ، ومن تلك : الانسجامُ الصوتيُ في المباني الصرفيةِ وفي الجمل، والايقاعيةُ ، والاختياراتُ الصرفيةُ، والحركةُ الداخلية في النّصّ، و التناسقُ بين الكم المقطعي لمقاطع النصّ، والنبرُ والتنغيمُ، وكيفيةُ الرّبط بين جمل النصّ ؛ تارة برابط واجبِ الوجود ولُخرى جائزه ، واجادةُ استعمال الوظيفةِ الرمزيةِ للفظة، فبذا يتحقق الكشفُ عن جمال خصائص اللغة في استعمالها ، أو كما يقول فاليري[1] : "ليس الأدبُ الا توسيعاً لبعض خصائص اللغة واستعمالاً لها، ولا يمكن أن يكون غيرَ ذلك" . وبذا يعيش النحوي مع القواعد الذهنية المجرّدة ، يستوعبها ويحاول تجسيدها بأمثلة يضربها من زيد وعمرو ، ويعيش الأديبُ

---

[1] اللغة و الخطاب الادبي ، ترجمة سعيد الغانمي ص41- 52

المبدعُ في انطلاقِ استعمال هذه القوالبِ الذهنيةِ ، ثم يأتي دورُ المحلّلِ البارعِ في تحليل النّص ليكشف عن جمال الخصائص ، أو عن خصائص الجمال في استعمال جملة دون جملة ، أو في استعمال جملة في موقع مفرد ، أو في استعمال شبه جملة في موقعها ، أو في تقديم موقع على موقع ، أو في زيادة كلمة أو في حذف اخرى ، أو في تغيّر فونيم الحركة ، أو في تنغيم الجملة او جزء منها ...الخ ، وكلُّ بند من هذه تحكمُه قوانينُ الاستعمالِ اللغوي ، أو قوانينُ التنظيم النحوي . فيتحقق عنده – أي عند محلّل النّص – الالتقاءُ بين قيود النحوي ، أو النحوي المقيَّد في منهجه ، والأديبِ المنطلق في استعماله ، فينصرف المحلّلُ من بيان خصائص الجمال الصوتي و الصرفي – وأقصد بالصوتي ما يتم بحثه في اللسانيات الحديثة تحت مصطلحي phonetics و phonology – وخصائص الجمال التركيبي، ثمّ الارتباط الأفقي والعمودي لدلالة الألفاظ في حدود المبنى الجملي للجملة البؤرة في النصّ، كما ذكرت سابقاً ، ثمّ يخرج من حدودها ليربط بها غيرَها من وحدات بناءِ النّص ربطاً دلالياً كأن تُؤدي جملةٌ دورَ التفسير أو توضيح الغموض ، أو تُؤدي دورَ التفصيل لمجمل ، أوتقييد المطلق أو الخروج من معنى المقيد الى رحابه الاتساع ، أو باسناد الفعل للمجهول بعد المعلوم ، أو عكس ذلك ، أو بمحاولة اعطاء قناعة بفكرةٍ ما بتكرارها بجملٍ ترتبط بالجملة البؤرة وتلتقي معها ، أو باستعمال جملٍ غايتُها تغذية الحوار في النص ، أو بجملٍ تهدفُ صرفَ الذهن عن الغرض للتمويه او للتعظيم او للتقليل من الشأن ، أو غيرِ ذلك وهو كثير يعرفه المحلل المبدع وهو في حوار مع النصّ يجمع في ذهنه عدداً هائلاً من الدوائر، أو العوامل ، كما يسميها العالمُ اللغوي المبدع رومان ياكبسون في حديثه عن العوامل الستة في تحليل النّص[1] و هي المرسلُ والمتلقي و السياقُ وقناةُ الاتصال و الشفرةُ و الرسالةُ .

يخرج بذلك الباحث من دوائر النحو التعليمية الضيقة ، وارجو أن لا يفهم أنني أطالب بالغائه ، فهو جهد جبار بارع ، ولكنه قد حصر أوحصره أهلوه في تلك الدائرة التعليمية الضيقة التي تنحصر في الحركة الاعرابيه وكيفية استعمالها وتسويغ وجودها

[1] السابق ص 56- 61

بكيفية او اخرى، حتى أصحبح التفنن في ذلك غايةً يذهب إليها كثير من المتخصصين، في حين كانت تلك-وهذا ما يجب أن تكون عليه-عند سلفنا الصالح من المفسرين بخاصة وسيلة تساعدهم في النظر في ما يمكن ان نسميه ((خطُ سلامة المبنى))، وهذا غاية النهاية في هذه المرحلة من النحو بمفهومه التعليمي. وان كان هذا حقاً ما نصبو إليه من هذه المرحلة، فالقراءة الجديدة للنحو ستسير في خطين في ما نرى، يتمُ في الخط الأول اسقاطُ عدد كبير من جزيئات القواعد في الأبواب النحوية، والاكتفاءُ بقواعد اقامة الحركة في الجملة ليحذو من أرادَ التحدثَ بالعربية حذو العرب في كلامهم، ويتمُ فيه أيضا التخلصُ من الخلافات التي لا مسوّغ لها، كأن يُقال الأصل في كذا هوة كذا ولكنه يرد بكثرة خلافاً لذلك، كما في: الأصل في الحال الاشتقاق ولكنه يرد جامداً بكثرة، والأصل في الحال ان يكون نكرة ولكنه يرد معرفة بكثرة، والاصل في الحال ان يكون نكرة ولكنه يرد معرفة بكثرة، والأصل في صاحب الحال ان يكون معرفة ولكنه يرد نكرة كثيراً.... وإن نظرةً في باب الاستثناء تكتشفُ لك عن عدد من الجزئيات التي أُثقِل النحو بها حتى عَسُرَ أمره على الباحث فضلاً عن الطالب.

أمّا في الخط الثاني فيفترض أن يتمَ فيه تصنيف النحو في ابوابٍ تحقق المعنى، فيتمُ بذلك الربطُ بين التركيب ودلالته، فينصرفُ الطالبُ والباحث الى معنى التركيب بعد أن اطمأن لسلامة مبناه، بدلاً من انصرافه الى الحركة الدائرية في دائرة تفسير سبب وجود حركةٍ دون غيرها، ثُمَ يتمُ فيه النظر الى استخدام الجملة مرتبطةً بغيرها، وبذا نحققُ ما دعا إليه الجرجاني في توسيع دائرة النحو عندما نظر الى للنحو بأنه النظمَ في قوله:((ما النظمُ الا ان تضع كلماتك الموضع الذي يرتضيه علم النحو))، وكذلك عندما بين أننا بالنحو نميز الفرق بين التراكيب:

إن تخرج أخرج

ان خرجتَ خرجتُ

إن تخرج خرجتُ

إن خرجتَ أخرج

إن خرجت فأنا خارج

فأيُ نحو تعليمي يعطيكَ الفرقَ بين هذه التراكيب، ومثّلُها في أبواب النحو كثيرٌ كثيرُ.

لعلّ في ما أقول دعوةً لاعادة النظر في كثير من قواعد النحو واعادة ترتيب ابوابه لتكون بحسب المعنى، وليس فقط بحسب التماثل في الحركة الإعرابية، فيكون هناك باب للتوكيد وبابٌ للنفي وغيْره للاستفهام، وبابٌ للنداء، وباب للدعاء وباب...الخ بحث يشمل البابُ كلّ ما يؤدي معناه أو يمكن ان يندرج تحته، فتكونُ الحركةُ الإعرابية– وهي ركن رئيس في إقامة الجملة، بل هي المسؤولة عن خط سلامة مبنى الجملة–تكونُ وسيلة وليس بغاية فهي وسيلة تحقيق المعنى في كثير من تراكيب اللغة، وليست كما ذهب بعض العلماء من المحدثين ومن القدماء الى أنها بلا قيمة في الدلالة. وإن قيمتها الدلالية التي نادينا بأهمية اظهارها في كثير من بحوثنا ، ليس من الميسور الوصول إليها إلا باعادة قراءة النحو العربي على ضوء المعنى . فيتمُ بذلك ضمُّ الجهودِ البلاغية الى معطيات النحو التعليمي الى جهود اللغويين في اظهار المعنى. ونضرب لذلك مثلاً من باب التوكيد، فالمعلوم في النحو ان التوكيد ضربان: لفظي ومعنوي ، وكلاهما يقومان على التماثل في الحركة الإعرابية، ومن هنا ادرج بابُهما في التوابع، فاللفظة المكررة تؤكد سابقتها وتأخذ حركتها الإعرابية، وكذلك القولُ في الفاظ التوكيد المعنوي، فيخرجُ من التوكيد بناءً على ذلك التوكيدُ بالمصدر–ويكفي ان نقرأ شيئاً مما قاله سيبويه في كتابه عن معنى التوكيد بالمصدر لنرى شدّةَ التصاقه به وانتمائه له–يخرج كذلك التوكيدُ بالقسم ، والتوكيدُ بالضمير العائد، والتوكيدُ بالاشتغال، والتوكيدُ بما يسمى بالمدح والذم، والتوكيد بضمير الفصل... وغيرها كثير [1].

اذا استطعنا فعل ذلك فأنا أميلُ الى الثقة–بإذن الله–أنّ الطالبَ سيرى الحركة الإعرابية وسيلةً يقيمُها ثم ينطلق للبحث عن معنى ارتباط الكلمة باختها في التركيب الجملي، ثم عن معنى ارتباط الجملة باختها في حياكة النصّ ونسيجه في ما نسميه الانتقال من نحو الجملة الى نحو النص [2].

---

(1) انظر بحثنا((الاشتغال النحوي من ابواب التوكيد)) مجلة كلية الآداب جامعة صنعاء عدد20.

(2) انظر : خليل عمايرة : من نحو الجملة الى الترابط النصي ، كلية الآداب ، جامعة صنعاء.

قائمة المراجع والمصادر

1) الأخفش، معاني القرآن، ت عبد الأمير محمد أمين-بيروت، عالم الكتب

2) الاشموني، شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، دار احياء الكتب العربية-القاهرة

3) الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الاعجاز، ضبطه محمد رشيد رضا.

4) الجرجاني، عبد القاهر: المقتصد في شرح الايضاح، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد، 1982م.

5) ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة، بيروت.

6) الزجاجي، ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحق: الايضاح في علل النحو، ت مازن المبارك،

7) ابن الحاجب، الكافية في النحو، شرح رضي الدين الاستربادي، دار الكتب العلمية-بيروت.

8) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ت محمد ابو الفضل ابراهيم-القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي .

9) ابن السراج، الاصول في النحو، ت عبدالحسين الفتلي-النجف الاشرف.

10) السكاكي، ابو يعقوب يوسف: مفتاح العلوم، ضبطه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت ط2 1987م.

11) سيبويه ، ابو بشر بن قنبر : الكتاب. تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

12) السيوطي:الاقتراح في علم اصول النحو ، تقديم وضبط د.احمد الحمصي و د.محمد قاسم ، جروس برس

13) السيوطي، همع الهوامع، تحقيق د.عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية-الكويت.

14) السيوطي، الاتقان في علوم القرآن، دار الكتب العلمية-بيروت.

15) عمايره، خليل احمد: اسلوب التوكيد اللغوي، دار الفكر للنشر والتوزيع-عمان-الاردن.

: الاشتغال النحوي من أبواب التوكيد، مجلة كلية الآداب، جامعة صنعاء

: من نحو الجملة الى الترابط النصي، مجلة كلية الآداب ، جامعة صنعاء

: القبائل الست والتقعيد النحو ، حوليات يمنية ، صنعاء .

16) الغانمي، سعيد (ترجمة) اللغة والخطاب الأدبي، مجموعة مقالات مترجمة، المركز الثقافي العربي، بيروت والدار البيضاء 1993.

17) الهروي، علي بن محمد ، الازهية في علم الحروف، ت: عبدالمعين الملوحي، دمشق، مجمع اللغة العربية 1971م.

18) ابن هشام الانصاري: مغني اللبيب، ت مازن المبارك ومحمد حمد الله، دار الفكر، ت محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العربية .

19) المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ت احمد الخراط.

20) المبّرد، ابو العباس، المقتضب، ت محمد عبدالخالق عضيمة-القاهرة.

21) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر-بيروت.

22) N.Chomsky, Aspects of the theroy of syntax, Cambridge, Mass, MIT Press ,1965 .

23) R. Fowler, An introducction to transformatioanl syntex,london, 1981.

24) Roman Jacbson, Six lectures on sound and meaning, MIT Press .